

الحمل في النوع

ميزت العربية بين النوعين المذكر والمؤنث باللفظ أو اختصاص اللفظ بالنوع، فجعلت للمؤنث لفظاً، سواء أكان المؤنث حقيقياً أو مجازياً، واللغة تفرق بين الجنسين في الخطاب بالضمائر، وفي الألفاظ بألفاظ تخص الذكور وألفاظ تخص الإناث أو بلاهقة تزداد في الاسم للتأنيث، فمن الضمائر ما يعرف بضمائر الذكور نحو: أنت، أنتم، هو، هم. وضمائر الإناث نحو: أنت، هي، هن، ويوجد نوع ثالث مشترك بينهما، مثل: أنا، أنتما أطلق فيهما لمعاينة المخاطب من يخاطبه.

وإن وجد الذكور مع الإناث غلب ضمير المذكر، وإن كانت النساء كثيرة، فضمائر الجمع، نحو: أنتم، تقع للذكور والإناث معاً في خطاب واحد. وأسماء الإشارة تخص الجنس عدا هؤلاء، فهي لهما معاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي﴾ [الحجر: ٧١]، ويفرق بين النوعين بزيادة التاء في الأفعال المسندة إلى مؤنث حقيقي، وبزيادة التاء في الأسماء، وتقلب في الوقف هاء نحو: رجل وامرأة أو بالزيادة نحو: التاء في: معلمة، وذلك فيما يشترك فيه الرجل والمرأة من الصفات، وقد يقع في بعض أعلام المؤنث نحو: شجرة، ناقة، عزة، وقد وقعت بعض الألفاظ المؤنثة للمذكر خروجاً على القاعدة التي تفرق بينهما، وذلك نحو: حمزة، طلحة، معاوية، ومن الأعلام المعاصرة: عزت، شوكت، رأفت، مدحت، وأصلها: عزة، شوكة، رافة، مدحة، وهي أسماء مؤنثة أطلقت على مذكر، وهناك ألفاظ على لفظ المذكر وضعت لمؤنث مثل: قطام، سجاح، عناق، حزام، وحديثاً: نجاح، رضا، ومثلها: عقرب، وعقاب، عنكبوت. ومن ذلك بعض الصفات التي تأتي على وزن: فاعل نحو: حائض، وفعل نحو: قتيل وجريح، ومثله: فعول، ومفعيل، ومفعال^(١)، وهناك أعلام

(١) ارجع إلى: الكتاب ج ٣ - ٢٣٦ - ٢٣٩، والمقضب ٣ / ٣٢.

مؤنثة في المعنى نحو: سحر، وقمر، وقدم، وتعرف بالمؤنث المعنوي فليس بها علامة من علامات التأنيث، ومثلها: هند، وعلا، قدر، أمل، شمس، والأسماء الأعجمية الدخيلة نحو: حمص، مصر (الدولة)، فرنسا، وغيرها من أسماء الدول وأسماء النساء نحو: ماري، هايدى، جيهان، ومثله من الجمع: إيل، غنم. وهذه الأسماء متمكنة في التأنيث فتمنع من الصرف وإن تسمى بها مذكر. وأسماء بها رمز التأنيث نحو: نجلاء، وسمراء، وفاطمة، سُلمى، سُعدى. والأصل أن يوضع لفظ لكل نوع نحو: رجل: امرأة، ولد: بنت. ثم استخدموا لفظاً لهما فيما اشتركا فيه وزادوا التاء في المؤنث ثم اطردت زيادتها في كثير من التأنيث ومنه: امرؤ: امرأة، رجل: سمع فيه رجلة، ومنه ما حكاه أبو زيد: فكانت عائشة رضي الله عنها - رجلة الرأي"، قال الشاعر^(١):

مزقوا جيب فتاتهم لم يُبالوا حرمة الرجلة

ومثله: حمار: حمارة، والأصل: أتان، وبرذون (دابة تركب): برذونة، وثعلب: ثعلبة (ثرملة)، وعل: وعلة (أروية)، قرد: قردة (مِسَّة)، عصفور: عصفورة، نمر: نمرة، ضفدع: ضفدعة. قنفذ: قنفذة^(٢).

وهناك صفات في المؤنث دون المذكر نحو: حائض، طامث، وحامل، أى امرأة ذات حيض وطمث وحمل، فهي على النسب عند الخليل وعند سيبويه: تؤول بإنسان أو شيء: إنسان حائض، وذلك للدلالة على ثبوت الوصف فى المؤنث، فإن كان عارضاً في زمن محدد جاز: حائضة، طامثة، حامله بمعنى الآن، أو غداً، وليس على الوصف الدائم، فالتاء تدخل على الصفة الخاصة بالأنثى لتحديد زمنها وحدثها، فإن كانت دائمة حذفت من الوصف، قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوُنَّهَا تُذْهِلُ كُلُّ مَرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢]، زاد التاء؛ لأن المرضعة التى تكون في حال الإرضاع ملقمة ثديها الصبى فهي تباشر

(١) شرح المفصل ٢م / ٥١١، ٥١٢.

(٢) المزهج جـ ٢ / ٢٢٠، وشرح المفصل ٢م / ٥١٢، ولسان العرب ١ / ٢٦٦، والمعجم المفصل ٢ / ٦٤٨.

الرضاع، فتترك رضيعها من هول الموقف، والمرضع التي شأنها أن ترضع وإن لم تباشر الإرضاع فهي امرأة مدرة للبن، فتوصف بمرضع^(١). والتاء تزداد للتفرقة بين الواحد والجمع نحو: تمر: ثمرة، شعير: شعيرة، حب: حبة، دجاج: دجاجة، بط: بطة، حمام: حمامة، شجر: شجرة.

قال جرير^(٢):

لماً تذكرت بالديّرين أرقنى صوت الدجاج وقرع النواقيس

صوت الدجاج: صوت الديكة، فالدجاج جمع الذكور والإناث، ومثلها: ساع: ساعة، قال الشاعر^(٣):

وكنّا كالحريق أصاب غاباً فيخبو ساعة ويهب ساعة

ومثله الفصل بين جنس الصناعة نحو: لَبِن: لَبْنَة، جر: جرّة، وقلنس: قلنسوة. سفين: سفينة.

وقد تزداد في المذكر لغير التانيث نحو: راوية، حاكية، باغية، راعية، للمبالغة في الفعل وليست للتانيث نحو: فروقة (لشديد الخوف)، ومثلها: ملولة، وعجولة. ومثله: فقاقة (أحمق كثير الكلام)، ومثله: إمعة (يتابع رأى غيره في كل شيء فلا رأى له)، ومثله: نسابة، وعباية، وهُمزة ولمزة، وذلك ليس من المؤنث، وقد تناولنا ذلك من قبل، ومثله: زيادة التاء لل عوض عن المحذوف، فالتاء تكون عوضاً عن فاء الكلمة نحو: عدّة من وعد، ومثلها: ثبة من وثب، وعوضاً من العين نحو: إقامة من أقام، والأصل: إقوام وزن إفعال مثل: إحسان وإكرام، ومثلها: استقالة واستقامة واستطاعة. وعوضاً عن لام الكلمة نحو: لغة من لغو، كرة من كرو، سنة من سنه أو سنو. فالجمع: سنوات، وسنّهات. كرهوا تعاقب الحركات في الواو فحذفت الواو أو الهاء، وعوضوا عن

(١) الكشاف ج٢ / ٥٦.

(٢) ديوان جرير. ط الصاوي ص ٣٢١.

(٣) ديوان القطامي ص ٢٦٢ وروى: وكنّا كالحريق لدى الكفاح واللسان: سرع ٧٤٩/٤.

المحذوف بحرف التاء في موضع المحذوف في اللام، ثم اطرده القياس فعوض
عن المحذوف في موضع الفاء واللام في آخر الكلمة قياساً على حذف اللام؛
لأن الحذف فيها كثير^(١).

ولحقت التاء ببعض الأسماء التي تنطلق على المذكر والمؤنث مثل: الحية،
البطة، النملة، الجرادة، البومة، البقرة، يراد بها الواحد من جنسها، فتطلق على
المذكر والمؤنث، مع صحة المذكر نحو: ثور في الذكور. ومثله بعض المذكر
الذي يطلق على النوعين نحو: أسد، ذئب، أرنب، ثعبان. جاز فيها أن تطلق
على النوعين، وقيل أطلقت على النوعين فيما أبهم فيه معرفة المذكر والمؤنث
فلا يتحقق من النوع فيسميه بلفظ عام، والأصل أن يفرق بين المذكر والمؤنث.
ومثلها التاء التي تزداد في جموع القلة وزن أفعلة نحو: أروية، أردية، أرغفة،
أقمصة، أفئدة.

وبناء فِعْلة نحو: صبيّة، عليّة، فتيّة، وبناء فُعْلة: فُضَاة، سُعَاة، رُمَاة، طُهَاة،
وفِعْلة نحو: سَحَرَة، خَوْنَة، قِصَصَة، ضَعْفَة. وبناء فِعْلة نحو: قِرْدَة، دِيكَة، فَيْلَة،
وهذه الجموع يجوز تأنيث الفعل معها والتاء فيها ليست للتأنيث.

وينبغي أن نفرق بين ما يحمل على المعنى في التذكير والتأنيث وبين ما
يحمل على اللفظ، فالأول يكون في الألفاظ التي سمع فيها التذكير والتأنيث في
لغة من أنثها أو ذكرها، فيقال: أنثت حملاً على معنى المذكر، ويقال: ذكرت
على معنى المذكر. والثاني يحمل على اللفظ فقط في الألفاظ التي اختصت
بجنسها ولم يسمع فيها خلافه، فالألفاظ المخصوصة بالتأنيث لا تحمل على
معنى المذكر، والألفاظ المخصوصة بالتذكير لا تحمل على معنى المؤنث،
فالحمل فيهما يكون على اللفظ فقط؛ لأن المؤنث صريح التأنيث لا يجوز أن
يكون بمعنى المذكر؛ لأنه مخصوص بجنسه وكذلك المذكر الصريح لا يكون
بمعنى المؤنث.

(١) المقتضب ج١ / ٢٤٣.

والحمل على اللفظ والمعنى وقع في التركيب، فالحمل لا يكون إلا في تركيب، وقد صحت وجوه في العربية عدل فيها عن لفظ المذكر إلى المؤنث أو العكس، وذلك من خلال الضمير العائد على اللفظ الذي وقع الحمل فيه، أو الزيادة التي وقعت كتاء التأنيث في الفعل أو في الوصف، أو البناء المخصوص بالنوع، كجمع الذكور أو الإناث، فالقرينة اللفظية تبين وقوع الحمل على نوع المذكر أو المؤنث.

وهناك ألفاظ عامة في الجنسين يدخل فيها المؤنث في حكم المذكر لعموم الحكم في النوعين.

وهناك ألفاظ تقع على الذكور حملت في اللفظ على المؤنث مثل جموع التكسير يجوز التذكير والتأنيث فيها؛ لاحتمال معنى الجماعة فيها.

أولاً - حمل المؤنث على لفظ المذكر

وقع المؤنث موقع المؤنث ودخل في لفظ، وأشهر تلك المواضع دخول الإناث في ضمير الذكور في الخطاب القرآني، وذلك في المواطن التي شمل الحكم فيها، وهذا الحمل في اللفظ لا المعنى؛ لأن المؤنث لا يكون بمعنى المؤنث لاختلاف الجنسين.

وجاء الخطاب المذكر شاملاً الجنسين في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَقْدَمُواْ لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنْ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ١١٠] خطاب للذكور والإناث، ومثلها: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: ٣]، وهذا الحكم وغيره من أحكام التحريم عام في الذكور والإناث، فالتكليف في العبادات والتحريم في المحرمات يشمل الجنسين فتدخل الإناث في حكم الرجال، وهذا من باب التغليب والإيجاز فيما اشتركا فيه، وتغليب الرجال على النساء من سنن العربية وليس هذا خاص بها؛ بل شأن كثير من اللغات، وتغليب الذكور على الإناث ليس مطرداً في العربية،

فتتهم بالتعصب للذكورة، فقد يعامل لفظ المذكر معاملة المؤنث لفظ خلافاً للغات الأخرى. وخصَّ الخطاب الإناث في المواطن التي تحتاج توكيداً أو تخصص النساء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ [النور: ٣٠] هذا لتأكيد الحكم في الذكور صراحة لمجىء ذكر النساء بعده، والفرج للمرأة فأطلق على عورة الرجل والمرأة تغليباً، وتعظيماً لعفة المرأة وهذا مما حمل فيه الذكور على لفظ الإناث، ثم جاء الخطاب صريحاً للمرأة ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ [النور: ٣١] جاء الخطاب بلفظ المؤنث لتأكيد الحكم للإناث. وجاء التفريق بينهما في اللفظ في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَرُوا بِاللِّقَابِ بِنِسِ الْأِسْمِ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتَّبِعْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١]. لفظ قوم خاص بالذكور - عند بعض المفسرين - ومن ثم جاء ذكر النساء صراحة. فقالوا: يقال للرجال قوم دون النساء؛ لأنهم يقومون في الأمور، قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤].

وجاء التفريق بينهما في اللفظ في قول زهير^(١):

وما أدري ولست إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

وقيل إن لفظ قوم خاص في الرجال، ويجوز دخول النساء فيه لأنهن تبع لهم، وقالوا إن النساء ذكرن في الآية تأكيداً على نهيهن؛ لأن السخرية والهمز واللمز والتنابز بالألقاب يكثر بينهن فذكرهن لتأكيد تحريم ذلك. ومثله قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ [النور: ٣١] جاء تأكيداً على نهيهن وتعظيماً لعفتهن.

(١) ديوان زهير ص ٧٣، والكشاف للزمخشري ج ٢/٣٤٤ ط بولاق.

ومنه قول امرئ القيس في رجل أصاب رميته^(١):

فهو لا تنمى رميته ماله لا عدُّ من نفره

وكلمة "نفر" تخص الرجال، ولكنه قد يحمل على الرجال والنساء معاً؛ لأنهن ينفرون مع الرجال إذا استنفروهن والنساء تبع لرجالهن، وقد خاطبهن الله تعالى بخطاب الرجال في السياق العام الذي يراد به الجميع، وتدخل النساء مع الرجال في بعض الكلمات العامة مثل: الناس، البشر، الإنسان، الخلق.

وقد اقترن المؤنث بالمذكر في بعض المواضع تعظيماً لهن وتأكيداً على مساوتهن بالرجال في الأجر، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وهذا تكريم للنساء ومدح لهن في المنازل التي يسابقن الرجال فيها. وهناك مواضع غير عامة تتعلق بسياقها حمل فيها المؤنث على لفظ المذكر، فقد يحمل المؤنث على المذكر تغليباً، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَاثِرٌ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ [التحریم: ١٢] (من القانتين) مذكر، والأصل أن تدخل في النساء (القانتات) ولكنه جاء مذكراً؛ لأن القنوت صفة تشمل من قنت من القبيلين، فغلب ذكره على إناثه، و"من" للتبعيض، ويجوز أن يكون "من" لابتداء الغاية على أنها ولدت من القانتين^(٢).

وأرى أنها دخلت في لفظ جمع الذكور فيما دخل فيه المؤنث مع المذكر من شمول الحكم العام، وقد سبقها: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [التحریم: ١١] وذكر في الذين آمنوا امرأة فرعون ومريم ابنة عمران - عليهما الرحمة - في

(١) الديوان ص ٦١.

(٢) الكشاف م ٤٢٩/٤.

مقابل اثنتين من الذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط، والمراد بلفظ "الذين" الجماعة التي يدخل فيها الرجال والنساء، فجاء لفظ القانتين جامعاً الرجال والنساء؛ لأن المرأتين من الذين كفروا والمرأتين من الذين آمنوا جعلهن الله تعالى للجنسين وليس للنساء فقط، فجاء اللفظ مذكراً؛ ليكون المثل عاماً وتأنيته يخرج اعتبار الرجال به، والله أعلم. قال تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ذكر فعل الموعظة وهي مؤنثة، حملاً لها على لفظ المذكر (الوعظ)^(١)، وقيل: ذكر؛ لأن تأنيث موعظة ليس بحقيقي، وقيل: ذكر؛ لوجود الفصل بالهاء بين المؤنث غير الحقيقي والفعل، فيجوز التذكير والتأنيث^(٢)، وقيل: الوعظ والموعظة معناهما واحد يقال: وعظ وعظاً وموعظة. وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾ [النحل: ٦٦] حمل لفظ الأنعام على التذكير، وهي جمع يذكر ويؤنث، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢١] فحمل "الأنعام" في الأولى على لفظ المذكر، وحمل التأنيث على معنى المؤنث، وقيل إن الأنعام جنس فعاد الضمير إليه على المعنى، وقيل: الأنعام جمع نعم، وجمع التكسير يحمل على التأنيث، ولجمع التكسير الذي حمل على التذكير نظير في لغة العرب، قال الأعشى^(٣):

فإن تعديني ولي همة فإن الحوادث أودى بها

فحمل لفظ الحوادث على لفظ التذكير، فقال "أودى"، وجاء الضمير مذكراً في "بطونه" على لغة من يذكر، وجاء في "بطونها" على لغة من يؤنث، ومنه

(١) الاقتراح للسيوطي ص ٢٥٠.

(٢) البيان في إعراب غريب القرآن، ابن الأباري، مكتبة الآداب ص ١٧٤، البيان في إعراب القرآن ص ٢٢٤، والخصائص جـ

.٢٨٢/٢

(٣) الديوان ص ٢٨ وفيه: فإن تعديني ولحاملة .: فإن الحوادث ألوى بما ألوى: ذهب، واللغة ناحية الشعر، يريد سقوط الشعر.

قوله تعالى: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ [ق: ١١] أى: فأحيينا بالمطر مكاناً ميتاً، فأراد بالبلدة المكان، ولهذا جاء الوصف مذكراً "ميت"، ويجوز ميتة^(١)، وقيل: إن التاء لحقت بقرية وبلدة وغرفة وسقاية لمجرد تكثير بنية الكلمة، وتفيد التأنيث فى بعضها وتفرق بين الواحد والجمع فى بعضها وصح لفظاً بلد وبلدة، وأرى أن ميتة يجوز أن تحمل على وصف المذكر والمؤنث مثل: ربعة، فالتاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث، يقال: رجل ربعة وامرأة ربعة (ويعنى المعتدل والمعتدلة من الرجال والنساء لا بالطويل ولا بالقصير)، وقد جاء لفظ المذكر فى قوله تعالى: ﴿سُقْنَاهُ لِبَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧]، وحمل لفظ المؤنث على معنى المذكر نحو: "السماء" فى قوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨] قال أبو عمرو بن العلاء: السماء منفطرة، ألقى الهاء؛ لأن مجازها السقف، نقول: هذا سماء البيت، وقال قوم: قد تلقى العرب من المؤنث الهاءات استغناء، يقال: مهرة ضامر وامرأة طالق^(٢)، وقد حمل "السماء"، وهو مؤنث - على معنى السقف - وهو مذكر. قال ابن فارس معقباً: "وهذا يتسع جداً"^(٣)، فالبيت يتضمن السقف، مثل: الأصابع يراد بها الأنامل فى: ﴿جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [نوح: ٧]، وقرئ قوله تعالى: ﴿لَا تَأْتِيْنَا السَّاعَةُ قُلُوبِي وَرَبِّي لِتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾ [سبا: ٣] قرئ: (ليأتينكم) بالياء مذكراً، قال ابن جنى: جاز التذكير هنا بعد قوله: (لا تأتينيكم الساعة)؛ لأن المخوف منها إنما هو عقابها، والمأمول ثوابها، فغلب معنى التذكير الذى هو مرجو أو مخوف، فذكر^(٤)، وجاز تأنيثه على التأويل، وذلك لغلبة التذكير فى اللغة.

(١) الصحاحى ص ٤٢٦، والجامع لأحكام القرآن الكريم ص ٨/١٧، وشرح الأشوبنى ٩٧/٢.

(٢) مجاز القرآن، لأبى عبيدة ج ٢٧٤/٢.

(٣) ارجع إلى: الصحاحى ص ٤٢٥، وشرح كافيية ابن الحاجب ج ٣٩٩*٣.

(٤) ارجع إلى: الصحاحى ص ٤٢٥، وشرح كافيية ابن الحاجب ج ٣٩٩/٣.

ومن تذكير المؤنث حملاً على معنى المذكر فيه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى
الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٨]، أي: هذا الشخص أو هذا المرئى
ونحوه^(١)، وقيل أراد: هذا الكوكب ربى أو هذا الطالع أو الضوء، وقيل ذكّر
هذا؛ لأن التأنيث غير حقيقى، وقد عاد اسم الإشارة على متقدم. ومنه قوله
تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، قيل المراد
بالرحمة "المطر"، ويجوز أن يكون التذكير هنا؛ لأجل الوصف بفعيل التى
يوصف بها المذكر والمؤنث معاً^(٢)، ورحمة مصدر من رحم، فوقع الوصف
على المصدر. والقرآن الكريم يحمل على أفضل الوجوه وأقواها، ومن ذلك حكم
إعطاء المضاف حكم المضاف إليه فى التذكير والتأنيث ضرورة، وقد حمل ابن
مالك والنسفى تذكير قريب على أن الرحمة ذكرت لإضافتها إلى لفظ الجلالة
(المذكر)، والعرب تعطى المضاف حكم المضاف إليه فى التذكير والتأنيث إذا
صح الاستغناء عنه^(٣)، وقد رد ابن القيم هذا الوجه، فما صح عن العرب فيه
نادر، ومنه قولهم: "ذهبت بعض أصابعه"^(٤).

وذهب الجوهري إلى أن الرحمة مؤنث غير حقيقى فجاز تذكير قريب،
وضعف أبو حيان هذا الوجه؛ لأنه جائز إن كان الفاعل ضميراً يعود على متقدم
مجازى التأنيث، فإن تأخر فليس فيه إلا التأنيث نحو: الشمس طالعة، فلا يجوز
طالع إلا فى ضرورة، وتابع رأيه^(٥). وجاء فى الحديث: "إذا أتاكم كريمة قوم
فأكرموه" أى كريم قوم، وقيل إن الهاء فى "كريمة" للمبالغة، يراد به البالغ فى
الكرم، كما قالوا: علامة ونسابة، فزادوا الهاء للمبالغة، ومثلهم الهاء فى هلباجة:

(١) الحصانص جـ ٢/٢٨٢، والبيان جـ ١/٥١٢.

(٢) الحصانص جـ ٢/٢٨٢، والبيان جـ ١/٥٧٥.

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطى جـ ٢/٢٣٨، ومدارك التنزيل، مطبعة دار إحياء الكتب العربية (عيسى الحلبي) (د.ت) جـ
٥٧/٢.

(٤) بدائع الفوائد، ابن القيم جـ ٣/٢٦.

(٥) البحر المحیط، أبو حيان، جـ ٤/٣١٤، وبدائع الفوائد جـ ٢/٢٨.

رجل هلباجة، إذا كان أحمق فيشبهونه بالبهيمة، ومثلهم: نديد، يقال للمبالغة نديدة، قال لبيد بن ربيعة^(١):

لكى لا يكون السندي نديدي
وأشتم أقواماً عموماً عما

ومنه قول عامر بن جوين الطائي^(٢):

فلا مزنة ودقت ودقها
ولا أرض أبقل إبقالها

فلا سحابة أرسلت مطرها، وأرض أخرجت نباتها، والأرض مؤنث فحمل لفظها على معنى الموضع أو المكان، ونظيره البلدة في قوله تعالى: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا﴾ [ق: ١١]. ومن ذلك قول الحطيئة^(٣):

ثلاثة أنفس وثلاث زود
لقد جار الزمان على عيالي

يريد بالنفس: الإنسان، أى ثلاثة من البشر أو ثلاثة أناس، فخالف العدد ثلاثة المعدود أنفس، ومفردها نفس، والنفس مؤنث، قال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ [الشمس: ٧]، وأرى أنه يريد بأنفس عياله، فسياق الحديث عن عياله.

ثانياً - حمل المذكر على المؤنث

أجرى العرب لفظ المذكر مجرى المؤنث، ومن ذلك قول النبي ﷺ: "أسرعوا بالجنابة، فإن تك صالحة فخير تقدمونها، وإن تك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم"^(٤) أجرى لفظ خير مجرى المؤنث فأنت الضمير العائد عليه (في تقدمونها)، والخير مذكر، وأجاز العلماء تأنيثه إذا أوّل بمؤنث، كتأويل الخير الذى تقدم إليه النفس الصالحة بالرحمة أو الحسنى أو باليسرى، كقوله

(١) السندي شاعر كان مع علقمة بن علاثة وكان لبيد مع عامر بن الطفيل، فدعى لبيد إلى مهاجته، فإي، والعمام الجماعات،

والغم: الرجال البالفون، ارجع إلى الأضداد للسجستاني ص ١٢٩.

(٢) الكتاب لسبويه ج ٤/٢، والخصائص ج ٢٨١/٢.

(٣) ديوان الحطيئة ص ١٢٠، والخصائص ج ٢/٢١٤، والكتاب ج ٣/٥٦٥، الزود: نوق، يريد: ثلاثة عيال، وثلاث نوق

يتقوت بألباها على عياله، والزود اسم مفرد مؤنث منقول من المصدر يقع على الجمع، فيضاف العدد إليه كما يضاف إلى

الجموع.

(٤) رواه البخارى، كتاب الجنائز، باب السرعة بالجنابة.

تعالى: ﴿الَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] وقوله تعالى: ﴿فَسْتَيْسِرُهَا لِلْيُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٧]^(١)، وجاء في حديث الذباب: "إِن فِي إِحْدَىٰ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَالْآخَرَىٰ شِفَاءٌ"^(٢)، أَنْتَ جَنَاحٌ وَهُوَ مَذْكَرٌ وَدَلَّ عَلَىٰ تَأْنِيثِهِ: إِحْدَىٰ وَالْآخَرَىٰ مُؤنثٌ أَحَدٌ وَآخَرٌ، وَقَدْ أَنْثَ الْجَنَاحَ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الطَّائِرِ بِمَنْزِلَةِ الْيَدِ، فَجَازَ تَأْنِيثَهُ مُؤوَلًا بِهَا^(٣)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] أَنْثَ الْعِدَدَ "عَشْرٌ"، وَهِيَ مَذْكَرٌ (مُؤنثها: عَشْرَةٌ) لِتَأْوِيلِهَا بِالْحَسَنَاتِ، وَجَاءَ فِي قِرَاءَةِ أَبِي الْعَالِيَةِ: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨] أَنْثَ الْفِعْلَ "تَنْفَعُ"، وَهُوَ مُسْنَدٌ إِلَىٰ إِيْمَانٍ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى طَاعَةٌ وَإِنَابَةٌ، فَاقْتَضَىٰ هَذَا الْمَعْنَى التَّأْنِيثَ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ تَوْجِيهُ تَأْنِيثِ الْفِعْلِ تَنْفَعُ عَلَىٰ سِرْيَانِ التَّأْنِيثِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَىٰ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَالْمُضَافُ إِلَىٰ إِيْمَانِهَا يَعُودُ عَلَىٰ الْمَفْعُولِ نَفْسٍ، وَلَا يَجُوزُ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَىٰ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ، وَجَوَازُ سِرْيَانِ التَّأْنِيثِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَىٰ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَشْرُوطٌ بِصِحَّةِ الْإِسْتِغْنَاءِ بِهِ عَنْهُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنِ الْفَاعِلِ "إِيْمَانٌ" بِضَمِيرِ الْمُضَافِ الَّذِي يَعُودُ عَلَىٰ الْمَفْعُولِ "نَفْسٍ". وَيَجُوزُ تَأْنِيثُ الْمَذْكَرِ إِنْ صَحَّ وَقَعَهُ مَوْقِعَهُ مِنَ الْكَلَامِ، فَيَجُوزُ سِرْيَانِ التَّأْنِيثِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِلَىٰ الْمُضَافِ: وَهَذَا جَائِزٌ إِنْ صَحَّ الْإِسْتِغْنَاءُ بِالْمُضَافِ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ^(٤):

مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ
أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النُّوَاسِمِ

اكتسب الفعل التأنيث من المضاف وهو الرياح؛ لأنه جمع وجمع تكسير يعامل معاملة المؤنث في اللفظ، أنث الفعل تسفहत؛ لأن التأنيث سري من

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٨٤.

(٢) رواه البخاري، كتاب بدء الخلق، إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٨٥.

(٤) ديوان ذي الرمة ص ٣٠٣، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٨٥، والخصائص ج ١٩/٢، والكتاب ج ١/٢٥، ٣٣.

واختصب ج ١/٢٣٧، يصف النساء في مشيهن وثنيهن بأنهن مثل رماح منصوبة هزتها الرياح فاهتزت وتفتت.

المضاف "الرياح" إلى المضاف إليه، ويجوز في مثل: سرتنى إيمان الجارية، لجواز وقوع الجارية موقع الفاعل "إيمان"، فجاز سريان التأنيث إلى الإيمان.

وجمع التكسير الذى ليس بينه وبين مفرده إلا الهاء يذكر ويؤنث مثل: السحاب مفرد سحابة، جاء مذكر فى قوله تعالى: ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وجاء مؤنثاً فى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقِّتَهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ٥٧]، ذكر "بُشْرًا" بضم الباء والشين والتتوين جمع بشير، فذكر على إرادة معنى فاعل من فعيل، وبُشْرٌ مثل قَلْبٌ وقليب، وقراءة تسكين الشين بمعنى مبشّرات، ويقرأ بُشْرَى مثل: حُبْلَى، أى ذات بشارة، وقرئت "تُشْرًا" من النشور مثل: صَبُورٌ وصَبُورٌ، وفعول تكون بمعنى فاعل، فيوصف بها المذكر والمؤنث^(١)، والمشهور: بُشْرًا.

وقد يحمل لفظ المذكر على معنى لفظ المؤنث، ولا يعتد بمعنى المذكر، وهذا النوع نادر فى اللغة، والعام اختصاص اللفظ بدلالته مذكراً أو مؤنثاً، قال أبو عمرو: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لَغُوبٌ جاءتته كتابى فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءتته كتابى؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة^(٢).

قال ابن جنى: فهذا الأعرابى الجلف عَلَّلَ هذا الموضوع بهذه العلة، واحتج لتأنيث المذكر بما ذكره^(٣)، ومثل ذلك لفظ بعض إن أضيف إلى مؤنث حمل على معناه؛ لأن بعض المؤنث مؤنث، قال تعالى: ﴿يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾

(١) البيان جـ ٥٧٥/١، ومشكل إعراب القرآن جـ ٣٢١/١، وتفسير القرطبي ٢٢٩/٧، واخترت ٢٥٥/١، وفقه اللغة ص ٢٦٨، ٢٦٩.

(٢) الخصائص، ط دار الكتب جـ ٢٤٩/١، ونزهة الألباء لابن الأثير، تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر ١٩٦٧ م ص ٢٩، والافتراح ص ٢٨٠، واخترت م ١٨٦/٢.

(٣) الخصائص جـ ٤١٨/١.

[يوسف: ١٠] أنث الفعل؛ لأن بعض السيارة سياره، وعليه قول بعض العرب: ذهبت بعض أصابعه؛ لأن بعضها إصبع في المعنى، والإصبع مؤنث، والجزء يدخل فيما تجزأ عنه، وبعض الأصابع جزء منها مجمعة^(١).

وبعض الشيء يدخل فيه؛ لأنه جزء منه، ومنه قول الأعشى^(٢):

وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شَرِقَتْ صدر القناة من الدم

الشاهد: شرقت صدر القناة، والصدر مذكر، فأنث الفعل؛ لأنه يدخل فيما

هو جزء منه (القناة) فأرادها به، وعليه قول ذى الرمة^(٣):

مشين كما اهتزت رماح سَفَّهت أعاليتها مرُّ الرياح النواسم

يريد: تسفَّهت مرُّ الرياح: أعاليتها، أنث الفعل؛ لأن مر أضيف إلى مؤنث

"الريح" قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]. وقال جرير^(٤):

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخُشَع

وسور المدينة جزء منها، فأنث الفعل.

وقال العجاج (وقيل الأغلب العجلى)^(٥):

طولُ الليالي أسرع في نقضى أكلن بعضى وتركن بعضى

وقال أيضاً:

على قبضة موجوءة ظهرُ كفه فلا المرء مستحى ولا هو طاعم

يريد: ظهرُ كفه على قبضة موجوءة، وظهر الكف جزء منه.

وقال تميم بن مقبل^(٦):

(١) الخصب م ١٨٦/٢.

(٢) الديوان ص ١٨٣، الحصانص جـ ٤١٨/٢، والكتاب جـ ٢٥/١.

(٣) الحصانص جـ ٤١٩/٢.

(٤) الديوان ٣٤٥، والحصانص جـ ٢٨٦/٢.

(٥) الحصانص جـ ٤٢٠/٢، موجوءة، وقيل: مرجوءة.

(٦) الحصانص جـ ٤٢٠/٢، والكتمان اسم موضع وقيل جبل، والمهريه الذقن: الإبل التي تميل ذقتها إلى الأرض عند السير وقيل

السريعة، ارجع إلى معاني القرآن جـ ١٨٧/١.

قد صرح السيرُ عن كُتْمَانٍ وابتذلتَ وَقَعُ المحاجن بالمهريّة الذُّقْنِ

أى: ابتذلت المهريّة وهى المنسوبة إلى مهرة، وأصلها: الذُّقْنُ المهريّة، فقلبه وأنت.

وأما قول بعض العرب: "صرعتنى بعير لى" فليس فيه حمل؛ لأنّ "البعير" يقع على المذكر والمؤنث.

قال أبو ذؤيب الهذلى^(١):

إِذَا لَسَعَتْهُ النَّحْلُ لَمْ يَرْجُ لَسَعَهَا وَخَالَفَهَا فِي بَيْتِ نُوبٍ عَوَامِلِ

أنت النحل - وهى لغة - والتذكير جيد^(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾ [الفرقان: ١١] ثم جاء بعده: ﴿إِذَا رَأَتْهُمْ مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَرَفِيرًا﴾ [الفرقان: ١٢]، والسعير مذكر، وهو من تَسَعَّرَ من سعار النار، ثم جاء بعده فعل مؤنثه، مجازها: أنها النار، والعرب تفعل ذلك، تظهر مذكراً من سبب مؤنثه، ثم يؤمنون ما بعد المذكر على معنى المؤنثة، وله نظير فى كلام العرب، ومنه قول المخيس:

إِنْ تَمِيمًا خُلِقْتَ مَلْمُومًا

وتميم اسم رجل، ولكنه قصد إلى القبيلة فأنت فعله فقال: "خلقت" ثم رجع إلى تميم فقال: ملموماً فى قوله "خلقت ملموماً"، وهو يريد اسم الرجل تميم وليس القبيلة فحقها ملمومة، ثم عاد إلى الجماعة المذكور فقال:

قَوْمًا تَرَى وَاحِدَهُمْ صِهْمِيمًا^(٣)

ثم عاد إلى اسم الرجل "تميم" فقال:

(١) ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية ١٩٤٥، ١٩٥٠ ج ١٤٣/١، الأضداد لأبي حاتم السجستاني، تحقيق الدكتور محمد عبدالقادر، مكتبة النهضة المصرية ط ١٤١١/١ هـ - ١٩٩١ م ص ١٤٣، وبيت النحل الجُحجُح والخلية والجباح والحلايبا، والنوب: جمع نائب أَرَادَ أَمَا تَأْتَى بالشمع والعلس.

(٢) نفسه.

(٣) الصَّهْمِيم من الرجال الشجاع الذى يركب رأسه ولا يثنيه شيء عما يريد ويهوى.

لا رَاحِمَ النَّاسِ وَلَا مَرْحُومًا

أى: لا راحم "هو" أراد الرجل^(١). و"تيم" اسم قبيلة أيضاً، وقد جاء فى قول جرير مفرداً يريد به الجد^(٢):

أَتَيْمًا تَجْعَلُونَ إِلَيَّ نَدَاءً
وَمَا تَيْمٌ لِّذِي حَسَبٍ نَدِيدٌ

وقال رويشد بن كثير الطائي^(٣):

يا أيها الراكب المزجى مطيته
سائل بنى أسد ما هذه الصوت

الشاهد: هذه الصوت، حمل معنى الصوت على الاستغاثة، فأشار إليه بمؤنث، وقال الشاعر^(٤):

لو كان فى قلبى كقدر قلامه
حُبًّا لغيرك قد أتاها أرسلى

الشاهد: أتاها أرسلى، كسر رسولاً وهو مذكر على أرسل، وهو جمع تكسير المؤنث، كأتان، وأتن، وعناق وأعناق، وعقاب وأعقب، ومثل جناح وأجنح، وقد كسر رسول؛ لأنه يريد به المرأة التى حملت الرسالة وهى التى تغوص فى حمل هذا النوع من الرسائل.

وقد حمل لفظ المفرد المذكر على معنى المؤنث فى قوله تعالى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]، جعل الرسول بمعنى الرسالة، فجاز الوصف به للواحد والتثنية والجمع، مثل الوصف ببعض المصادر نحو: صَوْمٌ، وزور، يقال: هو رجل زور، وهما رجلان زور وهم رجال زور، ومنه قول الشاعر:

لقد كذب الواشون! ما فهتُ عندهم
بسراً ولا أرسلتهم برسول

أى: برسالة، وأريد به الجمع فى قول الشاعر:

(١) مجاز القرآن جـ ٧٠/٢.

(٢) ديوان جرير جـ ٣٣١/١، والأضداد للسجستاني ص ١٣٠، والأضداد لابن الأبارى ص ١٣٠.

(٣) الحصانص جـ ٢٨٥/٢.

(٤) نفسه.

ألكنى إليها ، وخير الرسل ———

سول أعلمهم بنواحي الخير

أى: وخير الرُّسل^(١).

وقد يحمل اللفظ على معنى لفظ آخر من مادته ويخالفه فى البناء، ومن ذلك ما أنشده ابن جنى من قول الشاعر^(٢):

أتَهجر بيتا بالحجارة تَلَفعتُ به الخوفُ والأعداء من كل جانب

الشاهد: تَلَفعتُ به الخوف، فذهب بالخوف إلى المخافة، وأنت الفعل، ومن ذلك قول لبيد^(٣):

فمضى وقدمها وكانت عادةً منه إذا هى عرّدت إقدامها

قيل أنت الفعل " عرّدت "؛ لأنه حمل الإقدام على معنى التقدمة، وقيل إن فاعله يعود على "عادة" وهى مؤنث. ومن ذلك "ثلاث شخوص" فى قول عمر بن أبى ربيعة^(٤):

فكان مجنّى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص : كاعبان ومُعصِرُ

الشاهد: ثلاث شخوص، وحقه فى العدد أن يقول: ثلاثة أشخص؛ لأن شخوص مذكر، وثلاثة عدد قلة، وتمييزه يكون على وزن أفعل، ولكنه قصد إلى النساء فى المعنى؛ فأنت على المعنى فجعل العدد "ثلاثاً" مذكراً ليخالف معدوده، وأبان عما أراد بقوله: كاعبان ومُعصِرُ^(٥)، واستخدم وزن جمع الكثرة " فَعول " فى موضع وزن جمع القلة " أفعل "، وهذا صحيح فى العربية، قال تعالى:

﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

(١) الكشاف جـ ٣/٣٥٣، وقد جاء الرسول مثنى موافقاً المبتدأ فى قوله تعالى: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّكَ﴾ [طه: ٤٧]، جاء مثنى لأنه معناه (المُرسل) فوجب تنييته، وقال أبو عبيدة فى: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦] أراد رسالة، مجاز القرآن جـ ٢/٨٤، والصاحبى ص ٤٢٦.

(٢) الخصائص ٢/٤١٧.

(٣) الكامل جـ ٢/٤٧١، والخصائص جـ ٢/٢٨٤.

(٤) الخصائص جـ ٢/٤١٩.

(٥) الكامل جـ ٢/٤٧١، والصاحبى ص ٤٢٥، الخصائص جـ ٢/٤١٩.

ومن ذلك قول القائل^(١):

فإن كلاباً عشرُ أبطن

وأنت برىء من قبائلها العشر

والبطن مذكر، ولكنه حمل أبطن على معنى القبائل، وحق ظاهر اللفظ أن يقول عشرة أبطن؛ لأن البطن مذكر، ولكنه في هذا الموضع في معنى القبيلة، فأنت لتأنيث القبيلة في المعنى^(٢).

وقال القتال الكلابي^(٣):

قبائلنا سبعُ وأنتم ثلاثة

وللسبع خيرٌ من ثلاثٍ وأكثر

ثالثاً - استواء المذكر والمؤنث

يستوى المذكر والمؤنث في بعض الألفاظ، فيجىء اللفظ فيهما على سواء دون تغيير أو زيادة، ومن ذلك:

بعض أبنية الوصف يستوى فيها المذكر والمؤنث:

مِفْعَال: مِعْطَار، مَذْكَار (تلد الذكور)، مِئْنَاث (تلد الإناث).

وَمِفْعَل: مِحْرَب.

وَمُفْعَل: نَحْو: مُرْضِع، وَهُوَ الْمُؤنث، وَمُشْعِر لِلرَّجُل.

وَمِفْعِيل: مَنْطِيق.

وَمَنْفَعَل: مَنْفَطْر نَحْو: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨].

فِعَال: نَحْو: نَاقَةٌ دِلَاث، وَعِيَان.

(١) الصحاحي ص ٤٢٥، البيت غير منسوب لقائل، وقد نسبة لرجل من بني كلب وهو غير منسوب في الكامل للمبرد جـ ٤٧١/٢، وتفسير الطبري جـ ٦٠/٩، ومعاني القرآن للفراء ١٢٦/١، والخصائص لابن جني جـ ٢٨٦/٢، وقيل: إن القائل النوح الكلابي يهجو رجلاً ادعى نسبة في بني كلاب، فذكر أمهم عشرة، ولا نسب له فيهم، الكتاب لسيبويه جـ ٥٦٥/٣.

(٢) معاني القرآن للفراء جـ ١٢٦/١.

(٣) الكتاب جـ ٥٦٥/٣.

وفاعل: نحو: ناشز، وحائض، وطامث، وهي للمؤنث فقط، ومثلها: عاقر، وقاعد للآيسة من الحيض، وعاهر، وفاجر، وظاهر، ومثلها: عاصف، في وصف الريح: ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢] وناقاة ضامر^(١).

وفعيل: بمعنى مفعول، ويبنى بناء فعيل للمذكر فلا يؤنث إن كان بمعنى مفعول نحو: عين كحيل، وكف خضيب، ولحية دهين، بمعنى: مكحولة، ومخضوبة، ومدهونة.

ويجوز أن يأتى وصف المؤنث بلفظ المذكر على وزن فعيل، نحو: قتيل، وبخيل^(٢). وجاء ذلك في قول جرير^(٣):

نصبين الهوى ثم ارتمين قلوبنا بأعين أعداء وهن صديق
أراد: وهن صديقات، وقول ابن حزام^(٤):

ليالى لا عفراء منك بعيدة فتسلى ولا عفراء منك قريب
يريد: عفراء منه قريبة، ومن ثم فالوصف في الآية للفظ المؤنث "رحمة"، وليس فيها حمل على المعنى على هذا الوجه.

وفَعَال: نحو: جبان، وحكى سيبويه أنه سمع فيها جبانه. روى البخارى، عن مسروق قال: دخلنا على عائشة رضي الله عنها وعندها حسان بن ثابت ينشدها شعراً يشببُ بأبيات له وقال^(٥):

حصان رزان ما تزن بريرة وتصبح غرثى من لحوم الغوافل
وقال الأُموي^(٦):

(١) ارجع إلى: المذكر والمؤنث، أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق عزيمة وعبد الوهاب، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

١٤١٩ هـ، ١٩٩٩ م ج ١٥/٢، وشرح المفصل م ٥١٧/٢، وشرح الكافية ج ٣/٣٩٩، ٤٠٠.

(٢) الخصائص ج ٢/٢٨٢، والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ج ١٥/٢.

(٣) اللسان، مادة صدق، وديوان جرير ج ١/٣٩٨، وفيه: دعون الهوى، وبأسهم أعداء.

(٤) الخصائص ج ٢/٢٨٢، والأغاني ج ٣/١٥٨.

(٥) صحيح البخارى، كتاب المغازي، باب حديث الإفك ٤١/٣.

(٦) الأضداد لابن الأنباري ص ٢٦.

عَيْتُمْ قَوْمَكُمْ فَخَرًّا بَأْمَكُمْ أَمْ لَعَمْرِي حَصَانٌ بَرَّةٌ كَرَمٌ

فحصان، ورزان، وزن فعال، وهو لفظ مذكر ووصف به المؤنث دون إلحاق تاء التأنيث به؛ لأنه بمعنى فاعل. وقد جاز أن يحمل اللفظ على النوعين في بعض المواضع والألفاظ، ومن ذلك ألفاظ الجنس التي تشمل النوعين بإطلاق اللفظ عليهما، فيعين المذكر فيها بقريضة تدل عليه.

وفعول: بمعنى فاعل نحو: عدوّ، وسمع فيها عدوّة، وركوب، قال تعالى: ﴿فَصَكَتُ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ [الذاريات: ٢٩]، والمعنى: وأنا عجوز عقيم، ويقال: امرأة هَدِيّ، وهي عروس، وهدي وزن فاعيل بمعنى مهدية، وعروس يوصف بها المذكر والمؤنث^(١)، وامرأة ظلوم ورجل ظلوم، وغضوب بمعنى غاضب، فإن كان الوصف بمعنى مفعول زيدت التاء: ظلومة: بمعنى مظلومة، وعجول: فيه عجلة وفيها عجلة، ويقولون: رجل ظنون وظنين إذا كان ضعيفاً، قال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْعَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو والكسائى ورويس، وقرأ الباقون بالضاد (بضنين) أى: حريص على ادعاء العلم به، وظنين فى الآية: متهم، وظنين، وضجور، ضروس، ضحوك^(٢).

ومنها أسماء الجنس: نحو: نملة، حبة، شجرة، يجوز فيها أن تكون مذكراً، والتاء فيها للوحدة للفرقة بين المفرد والجمع، نملة: نمل، حبة: حب، قال تعالى: ﴿قَالَتْ نَمَلَةٌ﴾ [النمل: ١٨]، ولا يجوز هذا فى علم المذكر الحقيقى، يقال: قال طلحة؛ لأنه يلتبس فى التأنيث بالمؤنث، ونملة ليست بمؤنث حقيقى، فيجوز قال نملة وإن كانت ذكراً نحو: غردت حمامة ذكر، وعندى ثلاث من السبط ذكور، فهى مؤنث لفظى، ويجوز فيها الوجهان: عندى من الذكور حمامة حسنة

(١) المذكر والمؤنث جـ ٢٣/٢.

(٢) نفسه.

وحسن^(١). نحو: رأيت حياً على حية، أى ذكراً على أنثى، وقالوا أيضاً: فلان حية، أى: ذكر، ومثلها: شاة للذكر والأنثى^(٢)، ومثل ذلك: رأيت جراداً على جرادة وحماماً على حمامة أى: ذكراً على أنثى، وهم يريدون الواحد من الجراد فجعلت الهاء دليلاً على الواحدة، للتفريق بينها وبين المذكر؛ لأنهم لو قالوا: حية على حية لم يعرف النوع، وقد سمع في "رجل" رجلة للمؤنث فى النوادر، فالحية تذكر وتؤنث. أنشد الفراء^(٣):

فما تَزْدِرِي من حية جبليّة
سُكّات إذا ما عضّ ليس بأوردا
حية مذكر وقد دل عليه الضمير.
وقال الأخطل^(٤):

إن الفرزدق قد شالت نعامة
وعصّه حيةً من قومه ذكراً
حية: مذكر وقيدها الوصف ذكر بالمذكر.

وقد يحمل اللفظ على التذكير والتأنيث، ومن ذلك لفظ "السبيل" فى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٦]، جاء اللفظ مذكراً وجاء مؤنثاً فى قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨]، ومن ذلك الطاغوت فى قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النساء: ٦٠]، وجاء مؤنثاً فى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾ [الزمر: ١٧]، ومن ذلك "تاب" مذكر ويؤنث حملاً على معنى "سن"، وهو مؤنث يقال: سن كبيرة، وكبرت سنه^(٥).

(١) شرح الكافية ج ٣/٤٠٤.

(٢) المذكر والمؤنث للفراء ص ٦٩، ٧٠.

(٣) المذكر والمؤنث للفراء ص ٧٠ ولسان العرب: سكت.

(٤) المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ٤٣٨، والمخصص لابن سيده ج ١٦/١٠٧.

(٥) فقه اللغة ص ٢٣١، والتبيان م ٢/١١٠.

وقد أجاز العلماء جريان التأنيث من المضاف إلى المضاف إليه إن صح وقوع المضاف موقع المضاف إليه في الإسناد، فيؤنث المذكر، والمضاف إليه حملاً على تأنيث المضاف، ولا يكونان شبيهان بما يستغنى عنه^(١). ومن ذلك قول ابن عباس رضي الله عنه: "اجتمع عند البيت قرشيان وثقفى، أو ثقفيان وقرشى، كثيرة شحم بطونهم، قليلة فقه قلوبهم"^(٢). أنت كثيرة وقليلة؛ لأن الشاهدين أشبهها ما يستغنى عنه نحو: أعجبتني شحم بطون الغنم، ونفعت الرجال فقه قلوبهم، فالغنم والقلوب يجوز أن يقعا موقع الفاعل، ويجوز تشبيهه شحم البطون وفقه القلوب بهما في قول ابن عباس رضي الله عنه مع أن المضافين لا يقعان موقع شحم وفقه في كثيرة شحم بطونهم وقليلة فقه قلوبهم، وأجاز بعض العلماء تأنيث كثيرة وقليلة على تأويل الشحم بالمعنى العام "شحوم"، والفقه يأول بالفهوم، وهذا جائز في العربية قياساً على لغوب بمعنى صحيفة.

وقال أبو جحيفة رضي الله عنه: "خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهاجرة، فأتى بوضوء فتوضأ، فصلى بنا الظهر والعصر، وبين يديه عنزة والمرأة والحمار يمرون من ورائها"^(٣)، أعاد ضمير الذكور العقلاء على مؤنث ومذكر غير عاقلين: وقد تأول ابن مالك ذلك أنه أراد: المرأة والحمار وراكبه، فحذف الراكب لدلالة الحمار عليه، فنسب المرور إلى الحمار، ودليل صحة ما ذهب إليه ابن مالك أنه يجوز في العربية أن يقال: وصلت السيارة، والمراد ركبها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَذِّنْ مُؤَذِّنٌ أَيْتُهَا الْعَيْرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾ [يوسف: ٧٠]، ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [يوسف: ٨٢]، ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعَيْرُ قَالَ أَبُوهُمْ...﴾ [يوسف: ٩٤]، المراد: راكبو العير. وحق أفعال التفضيل المفرد نكرة أن يلزم الإفراد والتذكير في

(١) شواهد التوضيح ص ٨٦.

(٢) صحيح البخارى، كتاب التفسير، سورة فصلت، باب (وذلكم ظنكم الذى ظنتم بركم أرادكم).

(٣) رواه البخارى، كتاب الصلاة، باب الصلاة إلى العرة.

التفضيل نحو: هند أفضل الطالبات. وقال تعالى: ﴿وَجَادِلْهُمْ بَاتِّبِ هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، ويجوز تأنيث أفعل معرفة نقول: الحسنى، الفضلى، الدنيا، العلياً والقصياً، والأصل: الدنوى، والعلوى، والقصوى، وبعض العرب نطق بها على لفظها الأصلي: القصوى تنبيهاً على الأصل، وقد استخدمها بعض العرب على الأصل في الوصف، فقالوا: "خذ الحُلُوى وأعطه المرى" (١)، قال تعالى: ﴿وَيَجْزِي الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى﴾ [النجم : ٣١]، ولفظ "دنيا" مؤنث أدنى، وزن أفعل التفضيل، وأفعل التفضيل إذا نكر لزم الإفراد والتذكير وامتنع تأنيثه وتثنيته وجمعه، وقد جاء استعمال "دنيا" مؤنثاً ونكرة في بعض النصوص الصحيحة، وكان حقه أن لا يستعمل كما لا يستعمل قصوى ولا كبرى (٢)، وقد جاء في الحديث الصحيح: "ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها" (٣)، وقال أبو ذر الغفارى ﷺ: "ولا - والله - لا أسألهم دنيا ولا أستفتيهم عن دين حتى ألقى الله" (٤).

وقال الفرزدق (٥):

لا يعجبنك دنيا أنت تاركها كم نالها من أناس ثم ذهبوا

جاء لفظ دنيا في الحديثين مؤنثاً ونكرة، وهذا في القياس غير جائز، لأن "أفعل" التفضيل نكرة لا تؤنث ولا تثنى ولا تجمع، إلا أن دنيا في الحديثين لا يراد بها الوصف بل العلمية، فأجريت مجرى وزن فعلى مما ليس وصفاً نحو: رُجعى وبُهْمى، وقد عومل "جلى" (مؤنث الأجل)، معاملة دنيا في الجمع بين التثنية والتأنيث، قال بشامة بن حزم النهشلى:

(١) الكتاب لسبويه ج ٤/٣٨٩، شرح الشافية ج ٣/١٧٧، ١٧٨. والتسمة في التصريف ص ١٠٩.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص ٨١.

(٣) صحيح البخارى، كتاب الإيمان، باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة.

(٤) رواه البخارى، كتاب الزكاة، باب ما أدى زكاته فليس بكثر.

(٥) شواهد التوضيح ص ٨١، لم أعرف الديون الذى تحت يدي.

وإن دَعَوْتَ إِلَى جُلِّيٍّ وَمَكْرُمَةٍ يوماً سَرَاةِ كِرامِ النَّاسِ فَادعينا

أجرى الشاعر الجَلِّيَّ (مؤنث الأجل)، مجرى الاسم الذى يدل على الحادثة العظيمة بعد أن خلع عنه الوصفية، فجرى مجرى الأسماء التى لا وصفية لها فى الأصل نحو: رُجِعَى وبهيمى^(١)، وجُلِّيٍّ وزن فُعَلَى أجراه مجرى الأسماء، وقال: أرد به جليلة، ويدخل هذا فى المجاز، "والمرأة والحمار يمرون من ورائها" أى: العنزة التى أمامه، فأعاد ضمير الذكور العقلاء على مؤنث ومذكر غير عاقل، وهذا فى ظاهر اللفظ، والمعنى فيه المرأة والحمار وراكبه يمرون من وراء العنزة التى أمامه، فحذف الراكب لدلالة الحمار عليه، وغلب ضمير المذكر العاقل (راكب الحمار)، على غير العاقل وعلى المرأة، وتغليب المحذوف المقدر جائز فى اللغة نحو: قول العرب: "راكب البعير طليحان" وروى: "الناقة، وراكب الناقة طليحان" وروى: "راكب الناقة طليحان" أى: والناقة لكنه حذف المعطوف لأمرين: أحدهما تقدم ذكر الناقة، والثىء إذا تقدم دل على ما هو مثله، ومثله من حذف المعطوف قول الله عز وجل: ﴿فَقُلْنَا

أضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ﴾ [البقرة: ٦٠]، أى: فضرب فانفجرت فحذف فضرَبَ، وهو معطوف على قوله: (فقُلْنَا) وكذلك قول الشاعر التغلبى:

إذا الماء خالطها سخينا

أى: فشربنا سخينا، ولا يجوز تقدير معطوف عليه أى: الناقة وراكب الناقة طليحان، لأن الحذف اتساع والاتساع بابة آخر الكلام وأوسطه لا صدره وأوله، يجوز الاتساع فى حذف الأول، والأوجه تقدير المحذوف آخر الكلمة. والوجه الثانى أن يكون الكلام محمولاً على حذف المضاف أى راكب الناقة أحد طليحين، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه (راكب الناقة)، والطيح الذى أجهده السفر وهزله^(٢).

(١) شواهد التوضيح ص ٨١. وسرارة الناس سادقم.

(٢) لسان العرب: طليح.

والفعل يؤنث ويذكر، فيؤنث بالحقاق تاء التأنيث فيه، وتجب زيادتها إن جاور الفاعل المؤنث الحقيقي فاعله، ويؤنث الفعل جوازا إن كان الفاعل جمع تكسير، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤]، أنت الفعل؛ لأن الجمع يكسب الاسم تأنيثاً، فهو بمعنى الجماعة، وليس بمؤنث حقيقي؛ لأنه يقع في اللفظ لا المعنى فهو بمنزلة الدار والنعل، والتأنيث يقع فيه على إرادة الجمع، ولا اعتبار بلفظ المفرد، يقال: قامت الرجال، أى: جماعة الرجال، وقام النساء: أى: قام جمع النساء، ومثله: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]. ويجوز في الجمع المكسر من الذكور التأنيث والتذكير من دون ترجيح، لأن لفظ المفرد قد تغير في التكسير وصارت المعاملة مع لفظ الجمع، فإن قدر جمعاً ذكراً وإن قدر بالجماعة أنثى، قال الشاعر:

إذا الرجال وُلدت أولادها واضطربت من كبر أعضائها
وجعلت أوصابها تعادها فهى زروع قد دنا حصاؤها

الشواهد: ولدت، اضطربت، جعلت، أسندت إلى فاعلين من أبنيه التكسير، فوقعت مؤنثة، ويجوز التذكير على إرادة لفظ الجمع^(١)، ويجوز إثبات التاء أو حذفها إن كان الرفع نعم أو بئس، فالإثبات والحذف فصيح نحو: نعم المرأة هند، ونعمت المرأة هند.

وحكى سيبويه عن بعض العرب: "قال فلانة" استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته. ويذكر الفعل إن فصل بينه وبين فاعله فاصل، وهو أجود، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فصلت الهاء بين الفعل والفاعل، ومنه قول الشاعر^(٢):

إن امرأ غرّه منكن واحدة بعدى وبعديك فى الدنيا لمغرور

(١) شرح المفصل ٢/٥٢٣.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ج ٣/٤٠٦، ٤٠٧.

ذكر الفعل لعدم اتصال فاعله به "غرّه منكن واحدة". وقال جرير هاجباً
الأخطل^(١):

لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سوء على باب استها صُلب وشام

جاء الفعل مذكراً للفصل بين الفعل وفاعله، وهذا جائز فيما ليس فيه لبس،
فالتأنيث ظاهر في الفاعل، فلا يضره حذف التاء في الفعل للدلالة الفاعل بعد
الفعل عليه.

(١) ديوان جرير ص ٥١٥، الخصائص ٢ ج ٢٨٤/٢، قال ابن جني: وتذكير المؤنث واسع جداً؛ لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث
المذكر أذهب في التناكر والإعراب.